

البُعد الصوتي في النحو العربي حتى نهاية القرن الرابع الهجري - دراسة في ضوء البُعد الاجتماعي

أ.د. سعاد كريدي كنداوي

الباحث رحيم خضير طوفان

كلية التربية/ جامعة القادسية

المقدمة:

لا يمكن أن تبعد الشقة بين النحو والصوت ، وإن كان بعض المحدثين قد قلل من أهمية ارتباط النحو بالصوت عند القدماء ، إذ قالوا : ((إنَّ من النادر أن نجد في كتب النحو القديمة من يشير إلى الارتباط بين ظاهرة نحوية ، وأخرى صوتية ، مع أنَّ الكثير من ظواهر النحو لا يمكن تفسيره إلا على أساس صوتي))^(١) ، ويرى آخرون أنَّ ربط الظواهر الصوتية بالمعنى ، أي : ادعاء أن أصواتاً معينة تدل على معانٍ معينة أو توحى بها ، قضية لم يتفق على صحتها الدارسون^(٢) ، ويرى آخرون أنَّ الدراسة الصوتية كانت ملحقة بالنحو لا ممهدة له ، ولا معينة على فهمه كما ينبغي لها أن تكون ، وأنها جاءت في آخر الكتاب^(٣) ، فلا يراها القارئ إلا بعد الفراغ من النحو والصرف ، وهو دليل على أنَّ النحويين لم يكونوا يقدرون العلاقة بين الأصوات والنحو ، ومرد ذلك لسببين عنهم ؛ الأول : هو أنَّ القراء قد عُنوا بالجانب الصوتي لضبط النصِّ القرآني ؛ لأنَّ القراءات القرآنية كانت متواترة بالتلفي الشفهي ، وكانت نتيجة ذلك أنَّ تجويد النصِّ القرآني يؤدي إلى محاولة الوصف الصوتي من حيث المخارج والصفات ، وقد يكون النحويون من القراء دون غيرهم من القراء الآخرين هم الذين أنشأوا هذا الوصف الصوتي لمخارج الحروف وصفاتها ، ثمَّ سلّموا هذا الوصف إلى خلفائهم من النحويين غير القراء . والسبب الثاني: أنَّ النحويين حين بدأوا ملاحظاتهم النحوية على اللغة صادفوا اللغة العربية مكتوبة ، ولا يمكن للكتابة في أيِّ لغة أن تستقر وتؤدي الغرض منها إلا إذا كان واضعو هذا الخط وقواعد الإملاء ذوي حدس ووعي بالنظام الصوتي للغة^(٤).

لا ينبغي أن نطمئن تمامًا إلى ما أشار إليه المحدثون من أن ثمة افتراقاً في تقدير العلاقة بين النحو والصوت بلحاظ الأسباب التي أشاروا إليها ، وهم أنفسهم يقرّرون أن أكثر القراء الذين أنشأوا الوصف الصوتي لمخارج الحروف وصفاتها هم نحويون ، وحين اهتموا بوصف الجانب الصوتي لمخارج الحروف وصفاتها وأثرها في توجيه القراءات القرآنية قد وجدوا فيها ما يكفي عن غيرها من النصوص النحوية ، وربما أوفت وإن لم تكن على سبيل الوفر بالإحاطة بجوانب مهمة في اللغة بناء على ما يُنظر في النصوص القرآنية ، وأمّا زعمهم أن النحويين حين بدأوا ملاحظاتهم النحوية على اللغة صادفوا اللغة العربية مكتوبةً ، والكلام المكتوب لا يؤدي الغرض المنوط به إلا إذا كان أهله ذوي حدس ووعي ، فأظن أن هذا لا يصمد أمام من وصف اللغة المكتوبة بوصف صوتي نطقي كما فعل ابن جنّي في قولهم : " سير عليه ليل " على نحو ما سيأتي ، وقد حكى العبارة عن سيبويه ، فحول الكلام المكتوب إلى كلام منطوق .

وهذا الكلام المنطوق موكول إلى الطبيعة النطقية ، والعادات اللهجية الكلامية التي يحتفظ بها أهل كل لغة .

نخلص من هذا أن المحدثين وسّعوا الدراسات الصوتية واهتمّوا بها ، وكلّ ذا موكول إلى الطبيعة النطقية والسلوك الاجتماعي لأفراد مجتمع ما ، لكلّ زمان ومكان ، إذ لا يخفى أن العربي قد أحاط لغته بصناعة وضبطها بقوانين ، وحصرها بقواعد ، لكن ثمة حسّ أو طبع أو مزاج ، يدلّ على أن العربي ذو حدس ووعي بالنظام الصوتي للغة ، ولا يمكن أن يكون ذا بصناعة ، ولا يُحدّد بمعيار . لذا تجيء محاولة البحث لإثبات تلك العلاقة بلحاظ البُعد الاجتماعي ، والتي تتطّلع من اختيار مباحث ألفينا من الضرورة أن تحظى باهتمام الدراسة :

المبحث الأول: التنعيم^(٥):

ما زالت الحاجة قائمة إلى المبلغ المرضي من اللغة المنطوقة في كشف كنه مستويات النصوص وما يتعلّق بالتراكيب النحوية وتوجيه دلالاتها ، والأثر الذي يحدثه هذا الأداء في توجيه مقاصد الكلام وتباين

المعاني فيه ، ولا يمكن أن ينبني هذا الأداء على معايير ثابتة أو قوانين معيّنة أو مخارج محدّدة ، إنّما هو طريقة في الأداء موكولة إلى المتكلّم حسبما يقتضيه القصد والمقام ، ولا نحسب القدماء غافلين عن هذه الظاهرة ولكن ليس على سبيل الوفر ، بلحاظ الإشارات الواردة منهم ، ومنها ما ألمح إليها أرسطو ، وقد تحدّث عن اللفظ المتخلخل ، وهو المقطّع مفردًا مفردًا فهو شيء غير لذيذ ، لأنّه لا يتبيّن فيه الاتصال والانفصال في الحدود التي ينتهي إليها مثل النداء والتعجب والسؤال ، فإنّ لكلّ شيء منها حدًّا وطرفًا يجب أن يفصل عن غيره بوقفة أو نبرة فيعلم ، وإذا كان الكلام مقطّعًا ليس فيه اتصالات وانفصالات لم يلتدّ به ^(٦) ، ولم تتبيّن فيه وجهة الكلام ، فعلى قدر ودرجة ما يكون عليه الكلام تكون الدلالة على المعنى ، فلكلّ من الإثبات والنفي والاستفهام والتعجب والتقرير والتوكيد طريقته في الأداء تفرّقه عن غيره ، والمحدثون استنشقوا نفس ذلك من الأوائل وبيّنوه وأولوه اهتمامًا كبيرًا وسمّوا درجة الصوت بالنغمة الموسيقية ، أو موسيقى الكلام ^(٧) ، ويرى بعضهم بأنّ ((التنغيم ارتفاع الصوت وانخفاضه أثناء الكلام)) ^(٨) ، ولعلّ ما نُعت من الكلام على هذا النحو بكونه موسيقى الكلام أقرب إلى المقدور المتحصّل ممّا يكون عليه الكلام حين يُنعت بالارتفاع والانخفاض ، إذ إنّّه لا يكون على الارتفاع والانخفاض فحسب ، بل ثمة صفات أخرى تتعلق بالتنوّع الأدائي ، وهذا واضح عند القدماء أمثال ابن جنّي في قولهم ((سير عليه ليلٌ ، وهم يريدون : ليلٌ طويلٌ . وكأنّ هذا إنّما حذف فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها . وذلك أنّك تحسّ في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله : طويلٌ)) ^(٩) ، إذن ثمة أداء لا يقتصر على ارتفاع الصوت وانخفاضه فحسب ، وإنّما بالطبيعة الكلية التي يأتلف منها الصوت على ما أشار إليه ابن جنّي ، ولنأخذ المثال الآتي حين يجيب المخاطب متكلّمه بقوله: " هذا ما أردته " ، فمعنى هذه الجملة يتوقف على معنى " ما " ودلالاتها ، ومعنى " ما " ودلالاتها تتوقّف على طبيعة المستوى الصوتي الأدائي للجملة ؛ إذ يمكن أن تكون " ما " نافية ، ويمكن أن تكون موصولة بمعنى الذي ، ويمكن أن تكون استفهاميّة ، وكلّ ذا موكول إلى التنغيم في موقف شفاهي لحظي يقتضيه الحال والمقام مع بقاء صورة الجملة على الحال الذي عليه دون أيّ تغيير.

أما سيبويه حين يمرّ على عبارة " سير عليه ليلٌ " فالاستدلال على حذف الصفة عنده رفعٌ " ليلٌ " وإن كان عنده ذكر الصفة أبين للمعنى وأوضح وأقوى^(١٠) ، بينما استدَلَّ ابنُ جنِّي على حذفها بالتنعيم الذي ألمح إليه بتطويل الياء ، إذ قامت المدّة عنده مقام الصفة^(١١) ، إذ اعتمد على الكلام الشفاهي المنطوق بواسطة وصف الكلام المكتوب ، فالعربي ((إذا تكلم تفقد مقاطع الكلام ، وأعطى حقّ المقام ، وغاص في استخراج المعنى باللفظ مخرج ؛ حتى كان يقف عند المقطع وقوفاً يحول بينه وبين تباعته من الألفاظ ((^(١٢) ، لذا وجدوا ألفاظه في صوته ونغمته ، وفي جرسه ولهجته^(١٣) ، لذا لم تتضح بعض سُبل الكلام إلا بمراعاة وصف الصوت في الكلام المنطوق ، ولربّما يؤدي عدم مراعاة ذلك إلى اللبس والغموض ، من ذلك حين ((سأل اليزيديّ الكسائي بحضرة الرشيد وقال : انظروا ، في هذا الشعر عيب ؟ وأنشده :

.....

لا يكون العيرُ مهرًا لا يكون المهرُ مهرُ

فقال الكسائي : قد أقوى الشاعر . فقال اليزيدي انظر جيّدًا . فقال : أقوى^(١٤) ؛ لا بدّ أن ينصب المهر الثاني على أنّه خبر كان .

قال : فضرِب اليزيدي بقلنسوته الأرض وقال : أنا أبو محمد ، الشعر صواب ، إنّما ابتداءً فقال : المهرُ مهرٌ^(١٥) ، ولا نجد بُدًّا من أن نقول أنّ هذا الشعر لو رُوِيَ في إنشاده التنعيم لما أُستشكِل على من سمّعه ولاستبان مرأده .

وينبغي أن نشير إلى أن سيبويه لم يتعرّض إلى ذكر التنعيم بشكل واسع أو واضح على الصّفة التي يكون عليها، وحتى في عبارة " سير عليه ليلٌ " التي حكاها عنه ابنُ جنِّي لم يتعرّض فيها إلى التنعيم ، إلاّ في ما يخصّ الشعر، فقال في " باب وجوه القوافي في الإنشاد " : ((أما إذا ترنّموا فإنّهم يلحقون الألف والياء والواو ما يُنوّن وما لا يُنوّن ، لأنّهم أرادوا مدّ الصوت))^(١٦) ، أو في باب الندبة^(١٧) .

يبدو أنّ اهتمام النحويين بالقراءات القرآنية كما ذكرنا في القرن الثاني للهجرة أوجد فيها الكفاية والاستغناء عن غيرها ممّا في المسائل النحوية، ولكن حين وصلنا إلى القرن الرابع الهجري وبأثر التطوّر مسّت

الحاجة إلى التنعيم كما رأيناه عند ابن جني وآخرون ، إذ ((جرى في كلام الناس المستعمل بينهم إذا أقبل الرجل على رجلٍ قد أتى إليه منكرًا ، قال أنا أعرفُك ، وأنا بصيرٌ بك ، تأويله أنا أعلم ما أعاملك به وأستعمله معك))^(١٨) ، فعلام اعتمدوا في توجيه هذا التأويل ؟ أظن أننا لا نبعد إذا قلنا إن الجملة تمت بطريقة تنعيمية معينة حيث وجهت دلالتها بناءً على مقتضى الحال والمقام الذي صار إليه أرباب الكلام . ولنقف عند الاستفهام المُحتَمَل الذي حُذفت أدائه في بيت عمر بن أبي ربيعة^(١٩) :

ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا قُلْتُ بَهْرًا عَدَدَ النِّجَمِ وَالْحَصَى وَالثَّرَابِ

اختلفوا في حذف همزة الاستفهام ، والذي عليه أن أكثر ما تقرر في النحو أن حذفها جائز إذا دل عليها دليل إلا عند الأخفش فذهب ((إلى جواز حذفها في الاختيار، وإن لم يكن بعدها أم))^(٢٠) ، وحذفها عند المبرد : ((خطأ فاحشٌ ، إنما يجوز حذف الألف إذا كان في الكلام دليلًا عليها))^(٢١) ، وقوله : " تُحِبُّهَا " عنده ((إيجاب عليه ، غير استفهام ؛ إنما قالوا : أنت تحبها ، أي قد علمنا ذاك ، فهذا معنى صحيح لا ضرورة فيه))^(٢٢) وكذا الأمر عند ابن خالويه فعنده ((ليس في كلام العرب : ألف استفهام حُذِفَتْ ولا دلالة عليها إلا في بيت واحد لابن أبي ربيعة))^(٢٣) ، وذكر البيت الماضي ، فلا دليل على حذف ألف الاستفهام عند المبرد وابن خالويه ، إلا أن الزجاج أجاز حصول الاستفهام في هذا البيت ، ورأى ((أنه على نية الاستفهام ، وإنما حُذِفَ لِلْعِلْمِ به))^(٢٤) ، فالذي حمل الزجاج على الاستدلال بإجازة حذف الاستفهام هنا علم المخاطب به ، لكن لم اختفى علم المخاطب في تصوّر المبرد وابن خالويه وثبت عند الزجاج ؟ .

أظن أن قول الزجاج " وإنما حُذِفَ لِلْعِلْمِ به " أن ثمة سياق حال أدائي اجتماعي تُعَوِّف عليه من قبل المتكلم والمخاطب وهو التنعيم إذ إن ((قرينة النعمة أغنت عن قرينة الأداة))^(٢٥) ، ويمكن أن نستدل على صحة وجود هذا التنعيم هو أنهم لما لم يجوزوا حذف همزة الاستفهام إلا بدليل المقام عليها ، رأينا سيبويه قد أجاز حذفها في الشعر^(٢٦) ، إذ إنه أجاز التنعيم فيه ، وإلا فما السبيل إلى تجويز ذلك عنده في غير التنعيم إلا اكتفاء بهذه الدلالة ، وهو لم يجوزه في كلام الناس .

المبحث الثاني: النَّدْبَةُ:

يلتمح في حقيقة النَّدْبَة البُعد الاجتماعي الذي ينطلق من مقام الحال كاشفاً العلاقة بين النادب والمندوب ، إذ إنها ((وقعت في الكلام تفجّعاً على المندوب ، وإعلاماً من النادب أنه قد وقع في أمر عظيم ، وخطب جسيم ، وأكثر مَنْ يتكلّم بها النساء . وعلامتها " يا " و " وا " لا بُدَّ من أحدهما وتزيد ألفاً في آخر الاسم لمدّ الصوت ، فإذا وَقَفَتْ أَلْحَقْنَاهَا هَاءً ، وإذا وصلت حذفت الهاء))^(٢٧) ، وإنّ في كلام النادب قصداً ينبعث من خاطر نفسه تلقاء المندوب ، نظراً لفضاعة الأمر ، وشدة وقع الخطب ، وعظم ما يداهم النفس ، لذا كان سيبويه أقرب في التعبير عن هذا الوصف ، إذ قال : ((لأنّهم يحتلطون ويدعون ما قد فات وبعُد عنهم))^(٢٨) ، فقد افترقت النَّدْبَة عن غيرها في هذا المقدار من الاحتلاط عند النادب والذي يدعو إليه الحال والمقام ، إذ يجدُّ النادب فيه متنفّساً لإظهار لوعته وإفراغ خواطره ، وتخفيفاً لاشتداد لوعته ، وبدا لي أنّ الزبدي قد التفت بالمأحة يسيرة إلى هذا المعنى الذي أوماً إليه سيبويه ، إذ قال : ((والنَّدْبَةُ إِنَّمَا وُضِعَتْ تَخْفِيفاً))^(٢٩) ، فليس كالنداء الذي خصّص سيبويه لحروفه باباً سمّاه : ((باب الحروف التي يُنبّه بها المدعو))^(٣٠) ، وقبّل ذا ذَكَرَ أَنَّ المندوب ((مدعوٌ ولكنه مُتَفَجِّعٌ عليه))^(٣١) ، والمنادي والمندوب كلاهما مدَّعوان ، إذ إنّ ((النَّدْبَة ضَرْبٌ مِنَ النِّدَاءِ))^(٣٢) ، إلّا أنّ المندوب لا يُراد به طلب الإقبال نحو النادب كما هو الحال في النداء ، لأنّ في النَّدْبَة ((المنادي دون ما لا ينادي))^(٣٣) ، إذ ((النَّدْبُ : أَنْ تَدْعُو النَّادِبَةَ مِمَّتْ بِحُسْنِ التَّنَائِي فِي قَوْلِهَا : وَأَفْلَانَاهُ))^(٣٤) .

إذن بهم حاجة إلى إطالة الصوت ومدّه بما يصاقب هذا المعنى ويقاربه ، فوجدوا في حروف المدّ ما يناسب هذا ، وأكثروا من الألفات أو ما فيه ألف ، فاختراروا " يا " أو " وا " ، ثمّ ألحقوها ألفاً أخرى ، نحو : يا زيده أو وا زيده ، رعيّاً لزيادة مدّ الصوت ، وزادوا على كلّ ذا هاء .

وقد وصف سيبويه الألف في باب (باب الحروف التي ينبّه بها المدعو) بأنّها ((قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدّوا أصواتهم للشيء المترخي عنهم ، والإنسان المعرض عنهم ، الذي يُروّن أنّه لا يُقِيلُ عليهم إلّا بالاجتهاد أو النائم المستقل))^(٣٥) ، فاختراروا الألف مُناسِبَةً لهذا الاجتهاد من دون حروف النداء الأخرى

نحو " يا وأيا وهيا وأي " ؛ لأنَّ ((الألف أخفّ من الواو والياء))^(٣٦) ، وأمکن في المدّ منهما^(٣٧) ، ويُفتَح معها الحلق والفم غير معترضين على الصوت بضغط أو حصر، لذا اختلف الصدى المنبعث من الصدر^(٣٨) ، ففي النداء جيء بالألف على الوصف الذي ذكره سيبويه ، وحين يكون الاجتهاد في الندبة على أشده صاروا - فضلاً عن الألف في " يا " و " وا " - إلى ألفٍ أخرى بعد الاسم المندوب في نحو " وا زيداه " و " يا زيداه " ، ولم يكتفوا بهذا فحسب ، إنّما أضافوا الهاء بعد الألف في الوقف ؛ لأنَّ الألف ((لَطْفٌ))^(٣٩) مِنْ أَنْ تَكُونَ فِي السَّكْتِ ، وَجُعِلَتْ بَعْدَهَا الْهَاءُ لِيَكُونَ أَتَيْنَ لَهَا ، وَأُبْعِدَ فِي الصَّوْتِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْأَلْفَ إِذَا كَانَتْ بَيْنَ حَرْفَيْنِ كَانَتْ لَهَا صَدَى كَنَحْوِ الصَّوْتِ يَكُونُ فِي جَوْفِ الشَّيْءِ ، فَيَتَرَدَّدُ فِيهِ ، فَتَكُونُ أَكْثَرَ وَأَبْيَنَ))^(٤٠) .

وإذا كان الحذف قد كثر في النداء على نحو ما مرّ في بابه إلا أنّ الندبة وإن كانت محمولة على النداء ، فقد صارت على هذا الافتراق ، إذ ((لا يجوز حذف الحرف ، لأنّ الندبة يمدّ فيها الصوت لاشتغال المصيبة ، فالأليق بها إثبات حرف النداء ، لأنّه يناسب ما وُضِعَتْ له))^(٤١) ، وكذلك لم يجزوا الترخيم فيها ، لأنّ امتداد الصوت مطلوب فيها ، والترخيم ينقص امتداد الصوت^(٤٢) ، يضاف إلى ذلك أنّ الندبة موضع ترنّم على طريق التحزّن ، فلا يصلح فيها الحذف^(٤٣) ، لأنّ في الحذف ذهاب الترنّم الذي أرادوا ؛ وهم في ((الندبة كأنهم يترنّمون فيها))^(٤٤) .

ومراعاةً لبنيانية الترنّم في الندبة لم يجز ندب النكرة والمبهم ، وإنّما يكون بأعرف أسماء المندوب وأشهرها ، فاستقبحوا أن يُقال : وارجلاه ويارجلاه ، لأنّ الندبة عذر للمتفجّع ، يُنبئُ بأمر عظيم ووقع جسيم^(٤٥) ، وبيان ذلك أنّ ((المُبْهَم ليس فيه معنى يُعْذَرُ الْمُتَفَجِّعُ لِأَجْلِهِ ، وَأَمَّا النَّكَرَةُ فلا يجوز لأنّه لم يُوجَّهْ التَّفَجُّعُ بالمعنى إلى الشيء بعينه الذي هو أَهْلٌ أَنْ يُتَفَجَّعَ عَلَيْهِ ، فَيَصِيرُ التَّفَجُّعُ بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ يَكُنْ ، كَمَا أَنَّ الدَّمَ لِلنَّكَرَةِ - وهو واحدٌ من جملة الناس لم يُوجَّهْ الدَّمُ إِلَيْهِ بعينه - لا يَشِينُ ذَلِكَ الذي هو مُسْتَحِقٌّ لَهُ ، وَلَا يَعْمُهُ ، وَلَا يَصْرِفُ الْوَجْهَ عَنْهُ ، وَلَا يَحْطُ مِنْ مَنْزِلَتِهِ ، فَيَصِيرُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ يَنْعَ ، فَكَذَلِكَ التَّفَجُّعُ عَلَى مَا هُوَ نَكْرَةٌ لَا يُعْرَفُ ، فَقَدْ بَانَ عَلَّةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا))^(٤٦) .

إذن ثمة بُعد اجتماعي يتعلّق بالقصدية التي تمتدّ في توجيه ما يُندب و ما لا يجوز ندبه ، لأنّ المندوب في علم القوم ومعرفتهم حين يتوجّه إليه النادب ، وإنّ نُدِبت النكرة والمعنى أنّه يريد المعرفة ؛ فيقول : وارجلاه أو يا رجلاه وهو يريد : يا زيده ولم يذكر اسم الميت ، فهذا لا يجوز كذلك : لأنّ ذا يلتبس على مجتمع القوم الذين تعارفوا على مَنْ اشتدّ الحزن وعظم الأمر لأجله ، ((لأنّه صالح بأنّ تشير به إلى جميع مَنْ يحضرك ، فليس في أصل وضعه مختصاً بواحد))^(٤٧) ، فضلاً عن هذا أنّ التفجّع إذا توجّه به تلقاء المبهّم والنكرة لا ينبغي أن يكون مُصطنعاً ، وأنّ لا يتكلّفه النادب تكلفاً ، فلم يكن يفى بالعرض المطلوب لقصور التوجّه صوب المندوب ، فإذا قلنا : ((يا أبتاه ، ويا أخياه ، فقد علم أنّك تفجّعت على مَنْ هو منك مناسب بسبب))^(٤٨) ، أمّا إذا قلنا : وارجلاه ، فقد جرى على المعموم لا المخصوص فلم تصل إليه الكفاية البالغة في اعتناء الأمر ، والذي صار في علم السامع ومَنْ يحضر أنّ المختصّ بهذا الأمر المندوب دون غيره .

المبحث الثالث: حذف نون التوكيد الخفيفة:

الذي عليه أكثر النحويين أنّ نون التوكيد الخفيفة تحذف إذا لقيها ساكن بعدها، نحو قولهم : اضرب الرجل بفتح الباء والأصل : اضربن^(٤٩) ، وكقول الشاعر^(٥٠) :

لا تُهينَ الفقيرَ علّك أنْ تخضعَ يوماً ، والدهرُ قد رَفَعَهُ

فأراد لا تُهيننَ ، ((فحذفت النون وبقيت الفتحة دليلاً عليها))^(٥١) ، فعلى الرغم من أنّ هذا الحذف جرى على القياس ، سعيّاً منهم إلى الخفة ، لكنّهم أفرطوا في طلب كفاية المعنى ، ((وذلك أنّ الغرض في التوكيد إنّما هو التحقيق والتسديد ، وهذا ممّا يليق به الأطناب والإسهاب ، وينتقي عنه الإيجاز والاختصار ، ففي حذف هذه النون نقض الغرض))^(٥٢) .

وقد حذفوا هذه النون من غير ملاقات الساكن كقول الشاعر^(٥٣) :

اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قوّس الفرس

فأراد " اضْرِبَنَّ " فَحَذَفَ النونَ ولم يكن ثمة ساكنٌ بعدها ، وبقيت الفتحة دالةً عليها ، فهل يغني هذا الفتح عن مراد التوكيد ، إذن هم أمام أمرين ؛ أحدهما : أنَّ حَسَّهم الصوتي القائم على رغبتهم في تخفيف الكلام قد قَبِلُوا هذا التركيب وارتضوه مع أنَّهم يقررون أنَّ ((ذلك قليل جدًا لا يُقاس لِقَلَّتْه في الكلام ولا في الضرورة))^(٥٤) ، والثاني : أنَّهم نقضوا الغرض من التوكيد ، ((لأنَّ الحذف لا يليق بالتوكيد))^(٥٥) ، واكتفوا بدلالة الحركة على ما ذهب منه في الحذف ، باعتبار أنَّ ((الحركات دالة على المعاني))^(٥٦) ، ومقتضى السؤال هنا ؛ ألم يجعلوا ما في ذلك من كُلفة أهون من أن تدعو الضرورة إلى الإفراط في المعنى؟.

والأمر الآخر أنَّ بعضهم - أدرك فضلًا عن الإفراط في المعنى - اللبس الحاصل من هذا التركيب ، فذهبوا يوجِّهونه على ما يكون عليه وجه الجواز والقبول ، قال الخليل : ((إنَّه حَذَفَ النون الخفيفة منه ؛ أراد " اضْرِبْ عَنْكَ " ، فحذف النون لأنَّها زائدة ، وحذفها لا يُخِلُّ بمعنى))^(٥٧) ، وربَّما انطلق الخليل من أنَّ هذه النون إذا كانت في موضع يكون ما قبلها مفتوحاً أبدلت منها الألف إذا وُقِفَ عليها^(٥٨) ، وربَّما أجروا الوصل فيه مجرى الوقف^(٥٩) ، ولمَّا كانت ((المخففة تصلح في مكان المشددة ، إلَّا في موضعين في فعل الاثنين : يا رجلان اضربانَ زيدًا ، وفي فعل الجماعة المؤنث : يا نسوةً اضربنَ زيدًا ، فإنَّه لا يصلح فيهما إلَّا المشددة ، لئلا تلتبس بنون التنثية))^(٦٠) ، فإنَّها لا تصلح في هذين الموضعين المذكورين إلَّا المشددة ، فإنَّ جيء بالمخففة فلا التباس إذن مع نون التنثية ، إذ لا تنثية في موضع اختيرت له ثُمَّ حُذِفَتْ وأبدلت منها الألف ، فصار حذفها لا يُخِلُّ بالمعنى ، ولعلَّ هذا الإجراء يجد له طريقًا للهون ممَّا يكون عليه حذف النون وإبقاء الفتحة دليلاً عليها لنقض الغرض لما في الكلام من الإيجاز والاختصار كما أشار ابن جني ، لأنَّ حذف النون وإبدالها أُلْفًا يكون بإبدال حرف بحرف ، وقول الخليل إنَّها زائدة فذلك ((لأنَّ النون الخفيفة والتنوين من موضع واحدٍ ، وهما حرفان زائدان ، والنون الخفيفة ساكنة كما أنَّ التنوين ساكن ، وهي علامة توكيد كما أنَّ التنوين علامة المتمكَّن ، فلمَّا كانت

كذلك أجريت مجراها في الوقف^(٦١) ، وللفراء رأي مختلف مفاده : أنَّ الشاعر ((أراد : اضرب عنك ، فكثر السواكن ، فحرك للضرورة))^(٦٢) ، وبذا يكون الفعل عنده غير مؤكَّد .
الذي يلوح لنا أنَّ ثمة حرصًا قد بدا من القدماء على بيانية الكلام الآتي من مسامرة الذوق ورهافة الحس اللغوي للمتكلمين تلقاء تركيب ما ، حتى ولو جاء على غير وجه اللغة ، فغدوا يتلمسون له تخريجاتٍ للقبول ووجوهًا للاستجاسة .

المبحث الرابع: المشكلة الصوتية:

ومما كان في الكلام ما ينطوي على الحس الصوتي : المشكلة ، وهي الموافقة^(٦٣) ، أي الاتحاد في الشكل ، فما لا شكل له فلا يشاكل غيره^(٦٤) ، أو أنَّ يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته^(٦٥) ، ولربما طلبوا هذه المشكلة للمقاربة بين الأصوات ، إذ إنَّ حَسَمَ اللغوي المألوف في عاداتهم الكلامية وطرائقهم التعبيرية اقتضى هذه المماثلة فتلقَّتها أنفسهم بالقبول والاستئناس ، وهو في القرآن كثير^(٦٦) ، وفي كلام العرب كثير أيضًا^(٦٧) ، إذ راعى القرآن هذه المشكلة الصوتية في مواضع كثيرة ؛ قال تعالى : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ۖ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى ۖ وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى ۚ ﴾^(٦٨) ، ف ((قوله عز وجل : " فَأَغْنَى " و " فَأَوَى " يُراد به " فأغناك " و " فأواك " فجرى على طرح الكاف لمشكلة رءوس الآيات ، ولأنَّ المعنى معروف))^(٦٩) ، فحُذِفَت المفاعيل وهي الكافات في الأفعال المتشاكلة كما استبان ، لأنَّها معروفة بعلم المخاطب مع دلالة سياق الحال الذي جاءت به الآية ، وقد تجري هذه المشكلة مع الأفعال التي خرجت عن أصلها وقياسها ، كما قالوا في المثل : ((أخذ ما قَدَّمَ وما حَدَّث))^(٧٠) ، بضمَّ الدال من " حَدَّث " ، والأصل فيه " حَدَّث " ، ولا يُقال " حَدَّث " إلَّا مع " قَدَّمَ " ، أي لا يكون من هذا إلَّا في هذا الموضع^(٧١) ، ولو انفرد عن هذا التركيب لم يقولوا فيه إلَّا " حَدَّث " مفتوحًا^(٧٢) ، فعلى الرغم من أنَّ بعضهم عدَّ ذلك من باب التحريف والخطأ^(٧٣) ، إلَّا أنَّهم جَوَّزوه وأتبعوه على سبيل المشكلة وإنَّ خرج على بنية الكلمة ، ولا مُشْكِل إلَّا في الخروج عن بنية الكلمة الأصل ، وأمَّا ضمَّ الدال فيه فلا يغيِّر في المعنى شيئًا .

وقد جَوَّزوا كذلك ما كان على قلب المعنى فيه ، فيجيء على غير وجهه ، ولكنَّه معلوم لدى المخاطب ، فجاء فيما حكاه أبو زيد الأنصاري أنَّهم قالوا : " إذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء " ، يريدون : انتصب الحرباء في العود^(٧٤) ، فذهب الكلام على غير الوجه الذي ينبغي أن يكون عليه اعتماداً على فهم المعنى ، الذي يقضي أنَّ الفاعل هو الحرباء وليس العود ، فصار العود فاعلاً من جهة الصناعة لا من جهة المعنى .

ولكن حين ينأى المعنى عن المخاطب ويغض المراد لم تَجُزِ المشاكلة ، قال تعالى: ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ۖ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ

يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۝﴾^(٧٥)، فجزمت ثلاثة أفاعيل ورفع قوله: وَيَتُوبُ اللَّهُ لَأَنَّ معناه لَيْسَ من شروط

الجزاء إنما هو استئناف^(٧٦) ، أي إنَّ كَانَ الفعلُ يشاكل معنى الفعل الذي قبله نسقته عليه ، وإنَّ رأيته غير مشاكل لمعناه استأنفته فرفعته^(٧٧) ، ((فالتوبة منه سبحانه على من يشاء ليست مسببة عن قتالهم ،

هذا هو الظاهر ؛ لأنَّ هذه حال موجودة من الله تعالى قاتلوهم أو لم يقاتلوهم ، فلا وجه لتعليقها بـ(قاتلوهم) ، فإن ذهبت تعلّق هذه التوبة بقتالهم إياهم كان فيه ضربٌ من التعسّف بالمعنى))^(٧٨) ، وإذا

صار هذا التشاكل لا ينقض معنى جاز طلبه ، وذلك في عطف اسم على اسم آخر سبقه ، والاسم المعطوف عليه معمول لفعل قبله مختارين النصب للمعطوف الذي اشتغل عنه الفعل ، نحو قوله تعالى:

﴿وَعَادًا وَثَمُودَ وَأَصْحَابَ الرَّسِّ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا ۖ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا

۝﴾^(٧٩) ، وقوله تعالى : ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾^(٨٠) ، وقوله تعالى : ﴿يُدْخِلُ مَنْ

يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾^(٨١) ، فقد روعيت المشاكلة في هذا كلّ ، إذ نصبوا كلّ

هذه الأسماء التي اشتغل عنها الفعل ، ليكون القارئ بنصبها كالعاطف جملة من فعل وفاعل على جملة من فعل وفاعل ، وكما أنَّ الفعلَ بالفعل أشبه من المبتدأ بالفعل ، كذلك الاسم بالاسم أشبه من الفعل

بالاسم^(٨٢) ، وهو مثل قولهم : رأيتُ زيدًا وعمراً كَلَّمْتُهُ ، ورأيتُ عبد الله وزيداً مررتُ به ، قال سيبويه : ((وإنما اختيرَ النصبُ ههنا لأنَّ الاسمَ الأوَّلَ مبنيٌّ على الفعل ، فكان بناءُ الآخرِ على الفعل أحسنَ عندهم إذ كان يُبنى على الفعل وليس قبله اسمٌ مبنيٌّ على الفعل ، ليجري الآخرُ على ما جرى عليه الذي يليه قبله ، إذ كان لا ينقض المعنى لو بنيتهُ على الفعل ، وهذا أولى أن يُحملَ عليه ما قَرُبَ جوارهُ منه ... ، فكان أن يكونَ الكلامُ على وجهٍ واحدٍ - إذا كان لا يمتنعُ الآخرُ من أن يكونَ مبنياً على ما بُني عليه الأوَّلُ - أقربَ في المأخذِ))^(٨٣) ، ووجه المشاكلة ههنا هو أنَّه ((إذا انتصب السابقُ أو ارتفع بالفعل صارت الجملةُ فعليةً ، فشاكلت الجملةَ الأولى ، وهي فعليةٌ ، فَحَصَلَ عطفُ جملةٍ فعليةٍ على جملةٍ فعليةٍ ، ولو ارتفع الاسم على الابتداء لكان من عطفِ جملةٍ اسميةٍ على جملةٍ فعليةٍ فانفتت المشاكلة))^(٨٤) ، ومع أنَّ وجه الرفع أقوى^(٨٥) ، إلَّا أنَّهم اختاروا النصب طلباً لهذه المشاكلة ، والمشاكلة بين الجملتين في العطف جائزة لقيام المشابهة بينهما^(٨٦) ، لذا عبَّر عنها سيبويه بتعابير عديدة ، وما ذاك منه إلَّا لأهميتها ، فالكلام فيها عنده يدور بين كونه أحسن ، وأولى ، وعلى وجهٍ واحدٍ ، وأقربَ في المأخذ ، وكلَّ ذا يقوم على ذوق العربيِّ وحسِّه اللغوي .

وهناك ثمة مشاكلة وقعت بين الحروف وبين ما يناسبها من الاعتبارات الاجتماعية التي تتعلَّق بالخصائص الذكورية والأنثوية ، فصار اختيار الحرف بناءً على هذا الاعتبار ، ولعلَّ ذلك بائنً في أسماء الإشارة ، إذ بدأت أغلب أسماء الإشارة الدالة على المؤنث بالتاء ، نحو : تي ، تا ، ته ، ذي ، ذه ، تيك ، تلك ... ، أمَّا المذكر فأغلب ما جاء منه للإشارة مبتدئاً بالذال ، ولعلَّ السَّبب في ذلك لأنَّ ((التاء مهموسة))^(٨٧) ، و ((الذال حرفٌ مَجْهُورٌ لَا يُمكن النَّقْسُ أن يجري معه ، لشدة اعتماده في مكانه))^(٨٨) ، وهذا الوصف لكلا الحرفين يتناسب مع المزايا الذكورية والأنثوية ؛ فالذال مجهورة فُخِّصَتْ بالإشارة إلى المذكر، وُخِّصَتْ التاء بالإشارة إلى المؤنث لأجل الفرق وكانت التاء به أولى لِهَمْسِهَا وضعف المؤنث^(٨٩) ، وهناك ثمة اعتبار آخر اختصت به هذه الحروف ثلاثاً وتتأسباً مع الإشارة ؛ لأنَّ الإشارة ((مرفق كبير ومعونة حاضرة في أمور يسرها الناس من بعض ويخفونها من الجليس وغير

الجليس ولولا الإشارة لم يتفاهم الناس معنى خاص الخاص))^(٩٠) ، فالذال بهذا المعنى لأنها من طرف اللسان ، والاسم المُبهم مشارٌ إليه ، فالمتكلم يشير نحوه بلحظه أو بيده ، ويشير مع ذلك بلسانه ، لأنّ الجوارح خَدَم القلب ، فإذا ذهب القلب إلى الشيء ذهاباً معقولاً ذهب الجوارح نحو ذلك الشيء ذهاباً محسوساً^(٩١) ، وكذلك الحال بالنسبة إلى حرف التاء التي بدأت به ألفاظ الإشارة إلى المؤنث تنحو هذا المنحى لكونها ((مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا))^(٩٢) .

المبحث الخامس: إسكان حرف الإعراب:

هذا مشكلٌ بدا عند اللغويين، فاختلفوا في تجويزه ، وذلك لأهميّة الحركة الإعرابيّة في توجيه المعنى ، فعند سيّويه وآخرون أنّ إسكان حرف الإعراب المرفوع والمجرور لا يجوز إلّا في الشعر^(٩٣) ، كقول امرئ القيس^(٩٤) :

فاليومَ أَشْرَبَ غير مُسْتَحَقِّبٍ إثمًا من الله ولا واغِلِ

فسكّن الباء من " أَشْرَبَ " ، والوجه بالرفع^(٩٥) .

فالغاية من التسكين التخفيف ورفع الاستتقال ، وقد بيّن الفراء سبب هذا الثقل في الضمّة والكسرة ، قال : ((لأنّ لمخرجيهما مؤونةً على اللسان والشفّتين . تتضمّ الرفعة بهما فيثقل الضمّة ويمال أحد الشدقين إلى الكسرة فتزى ذلك ثقيلاً . والفتحة تخرج من خرقِ الفم بلا كلفةٍ))^(٩٦) . إلّا أنّ الأمر لا يقتصر على الكلام والشعر فقط ، إذ إنّ قراءاتٍ قرآنيّةً سارت على هذا النمط من التسكين في حرف الإعراب ، فقد نُسب لأبي عمرو أنّه أسكن الميم الأولى من قوله تعالى: ﴿أَنْزَلْنَاهُ مِائَةً أَلْفًا مِائَةً﴾^(٩٧) ، تخفيفاً ، إذ قرأها (أَنْزَلْنَاهُ مِائَةً أَلْفًا مِائَةً)

(^(٩٨) ، وحكاها الكسائي^(٩٩) ، وذكر ابنُ خالويه قراءتين لأبي عمرو إحداها أنّه قرأ ((باختلاس الحركة تخفيفاً واستتقلاً لاجتماع الضمّات))^(١٠٠) ، والثانية بجزم الميم^(١٠١) ، وقد نقل الفراء جواز إسكان الميم عن العرب وسوّج له قائلاً : ((العربُ تُسكّن الميم التي من اللزوم فيقولون : (أَنْزَلْنَاهُ مِائَةً أَلْفًا مِائَةً) ، وذلك أنّ الحركات قد توالّت فسكّنت الميم لحركتها وحركتين بعدها وأنها مرفوعة ، فلو كانت منصوبة لم يُستقل

فُخِّفَ . إنّما يستقلّون كسرةً بعدها ضمةً أو ضمةً بعدها كسرةً أو كسرتين متواليتين أو ضمّتين متواليتين ((١٠٢) ، ومثّل ﴿أَنْزَلْنَاهُنَّ﴾ قوله تعالى : ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ (١٠٣) فقرئت بإسكان الزاء واختلاس حركتها (١٠٤) ، وقوله تعالى : ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ (١٠٥) ، كذلك بالإسكان والاختلاس (١٠٦) . فصار النحويون على هذا ما بين رافضي ومرتبض ، فيرى الأخفش في هذا الإسكان غلطاً ؛ لأنّهم سمعوا التّخفيف فظنّوا أنّه مجزومٌ ، والتّخفيف لا يُفهم إلّا بمشاهدة ، ولا يُعرّف في الكتاب (١٠٧) ، فانطلق الأخفش من وجهة الاعتماد على الشفاهيّة لا على الكلام المكتوب ، ومنعه المبرّد في الكلام والشعر ، ولحن من قرأ بتسكين حرف الإعراب (١٠٨) ، وكذا ابن السراج فهو عنده غير جائز لذهاب علم الإعراب (١٠٩) ، وكذا رفض الزجاج ذلك وما جاء منه في الشعر فهو على الاضطرار ، ولا يجوز مثله في كتاب الله (١١٠) ، وذهب السيرافي إلى أنّ ذلك مألوف في كلام العرب فيسكّنون لام الفعل ، إذا اتصلت بها الهاء والميم ، أو الكاف والميم (١١١) على نحو ما ورد في القراءات المذكورة .

والذي يبدو لي أنّ بعض النحويين حين أدركوا امتداد تسكين حرف الإعراب إلى القراءات القرآنيّة صاروا أحوج إلى وضع تفسير يكشف هذا التجويز كما أشار الفراء والسيرافي ، ولو تأملنا في قول سيبويه والنحويين الذين ساروا بركبه لرأينا أنّهم ذكروا ابتداء أنّ ذاك لا يكون إلّا في الشعر ، وهم يضطرون إليه ، لأنّ ((الشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار ، وكثيراً ما يحرف فيه الكلم عن أبنيته وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغتها لأجله)) (١١٢) ، ثمّ نلاحظ أنّ سيبويه أجاز هذا الإسكان وقارب هذا الاضطرار بشيء من العلة والقياس ممّا جوّزته العرب في الشعر والنثر ، إذ قال : ((وقد يجوز أن يُسكّنوا الحرف المرفوع والمجورور في الشعر ، شَبَّهوا ذلك بكسرة فخذٍ حيث حذفوا فقالوا : فَخَذٌ وَبِضْمَةٍ عَضِدٍ حيث حذفوا فقالوا : عَضِدٌ)) (١١٣) ، فشَبَّهوا حركة الإعراب بحركة البناء وهو قياس قول سيبويه (١١٤) ، والعرب تحمل الشيء على نظيره كما ذكرنا من قبل ، وقد ذكر السيرافي أنّ سيبويه حين شبّه هذه الضّمّات والكسرات المحذوفة بالضمّة من عَضِد ، والكسرة من فخذ ، ذكّر أنّ حذفهما من عَضِد وفخذ حسنٌ مطّرد في الشعر والكلام جميعاً ؛ من قبل أنّه لا يزيل معنى ولا يغيّر إعراباً ، وفيما ذكره يزول الإعراب الذي تتعقد به المعاني ،

إلا أنه شبه اللفظ باللفظ^(١١٥) ، فصارت المقاربة عنده شكلية لا معنوية ، إذ صار اهتمامهم بالصنعة الشكلية - فيما يبدو - لتقّتهم بأنّ المعنى مودع في ذهن السامع ، فحقّقوا ما يتصوّر أنّه يخلّ بمعنى وهو معلوم لدى المخاطب عندهم ، أو ما لا يخلّ بذلك ، استجابة لدواعي أدواقهم ، وموجبات طباعهم ، فلا يتكلّفون ما ليس في سجاياهم .

إذن مع حرصهم الشديد على أهميّة الحركة الإعرابية وأثرها على المعنى ، إلا أنّ ثمة شيئاً شغّلوا به ، إذ كان محط اهتمامهم ذاك هو التّخفيف على ألسنتهم ، لـ ((أنّ العرب دائماً تميل إلى التّخفيف ما أمكن))^(١١٦) ، والتخفيف لغّة بني تميم فهم حقّقوا حركة بناء الكلمة ، نحو فُحْذ وعَضُد وكَبُد ورُسُل^(١١٧) ، ونُسِبَ هذا التّخفيف إلى أسد^(١١٨) ، وقيل هو لغة لقبائل ربيعة^(١١٩) ، فضلاً عن أنّهم سكّنوا حرف الإعراب المرفوع والمجرور استخفافاً^(١٢٠) ، وصار ذلك مطّرداً في لغتهم^(١٢١) ، وهذه القبائل موضع ثقة العرب وعنها أخذوا صفو اللغة والأدب ، قال أبو نصر الفارابي (ت ٣٣٩هـ) : ((كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعاً وأبينها إبانة عمّا في النفس ، والذين عنهم نقلت اللغة العربية ، وبهم اقتدي ، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب ، وهم : قيس ، وتميم ، وأسد ؛ فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتّكل في الغريب ، وفي الإعراب ، والتصريف))^(١٢٢) .

هذا البُعد الاجتماعي القائم على اختيار هذه القبائل المُجمع على فصاحتها ، والمطبق على شهرتها ، وجودة لغتها ، وصحة نطقها ، يلقي بنا في موضع اطمئنان للآتي من هذه القبائل على أنّه موضع اعتداد واعتماد ، فضلاً عن أنّ ثمة تساؤلات كانت في أذهان النحويين ومن ثمّ في أذهاننا تومئ باستجابة هذه الظاهرة ؛ إذ قال أبو علي الفارسي متّخذاً من الاستدلال بالوقف تجويزاً لحذف حركة الإعراب : ((فأمّا من زعم أنّ حذف هذه الحركة لا يجوز من حيث كانت علماً للإعراب ، فليس قوله بمستقيم ، وذلك أنّ حركات الإعراب قد تحذف لأشياء ، ألا ترى أنّها تحذف في الوقف ، وتحذف من الأسماء والأفعال المعتلة . فلو كانت حركة الإعراب لا يجوز حذفها من حيث كانت دلالة الإعراب ؛ لم يجز حذفها في

هذه المواضع ، فإذا جاز حذفها في هذه المواضع لعوارض تَعَرُّضٌ ، جاز حذفها أيضًا في ما ذهب إليه سيبويه وهو التشبيه بحركة البناء ، والجامع بينهما : أنَّهما جميعًا زائدان ، وأنَّها قد تسقط في الوقف والاعتلال ، كما تسقط التي للبناء للتخفيف^(١٢٣) ، ويستدل السيرافي على جواز حذف الحركة وتسكين حرف الإعراب في جواز إدغام الحرف بغيره تخفيفًا عند القراء والنحويين ، فقال : ((وذلك أنا رأينا القراء قد قرأوا : ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ﴾^(١٢٤) ، ووافقهم النحويون على جواز الإدغام فيه وفي غيره ، ممَّا تذهب فيه حركة الإعراب للإدغام . فلما كانت حركة الإعراب يجوز ذهابها للإدغام ، طلبًا للتخفيف ، صار أيضًا ذهاب الضمة والكسرة طلبًا للتخفيف ، وليس لقول من يأبى ذلك ، ويحتج في فساده بأنَّه تذهب منه حركة الإعراب - معنى ؛ لأنَّ الإدغام أيضًا يذهب حركة الإعراب^(١٢٥))) ، فالذي اعترض على ذهاب حركة الإعراب يسلم أنَّ حركة الإعراب تزول بالوقف والإدغام ، ف ((جواز تسكين حركة الإعراب في الإدغام دليل على جوازه^(١٢٦)))^(١٢٧) ، لأنَّه ((إذا جاز إسكان حرف الإعراب وإذهابه في الإدغام للتخفيف فإسكانه وإبقاؤه أولى^(١٢٨))) . يعني أنَّ إسكان حرف الإعراب عندهم أولى من أن يذهب الحرف ، وذهاب الحرف في الإدغام جائز ههنا حسبما قرروه ، وهذا شبيه بما كان على المنادى المرخم كذلك ؛ إذ حُذف فيه حرف الإعراب ، قال سيبويه : ((لكنك حذف حرف الإعراب تخفيفًا في هذا الموضع وبقي الحرف الذي يلي ما حُذف على حاله ، لأنَّه ليس عندهم حرف الإعراب ، وذلك قولك في حارث : يا حار ...))^(١٢٩) ، وهي لغة من ينتظر الحرف ، بأن تحذف آخر الاسم وتدع ما قبله على ما كان عليه من الحركة والسكون^(١٣٠) .

ولنذهب - فضلًا عن ذلك - إلى الإتيان الحركي ، ألم يكن ظاهرة متبعة من قبل بعض القبائل ، فقولهم : " الحمد لله " بكسر الدال واللام لغة تميم ، فأبدلوا من الضمة كسرة ، لأنَّ الضمَّ ثَقِيلٌ ، والكسرة مع الكسرة أخف ، فجعلوها بمنزلة شيء واحد^(١٣١) ، فأتبعوا حركة الإعراب حركة البناء^(١٣٢) ، فسوَّغوا مجيء هذا الإتيان للخفة وكثرة الاستعمال ، ولعلَّ نصَّ الفراء صريح بهذا إذ أعطى هذا الإتيان بُعدًا استعماليًا تداوليًا ، قال : ((وأما من خَفَضَ الدال من « الحمد » فإنَّه قال : هذه كلمة كَثُرَتْ على ألسن

العرب حتى صارت كالاسم الواحد ؛ فتثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة ، أو كسرة بعدها ضمة))^(١٣٣) ، ألم يكن في هذا البُعد الاستعمالي المستجاز إبطال لأثر حركة الإعراب وتغييرها ، بل صار من هذا ونحوه مطردًا في كلامهم ، فكذلك فعل ابن جني بأن منح هذا التركيب بُعدًا استعماليًا لكثيره في كلامهم ، وقد شبه الإتيان الحركي بين كلمتين بمثلها في الكلمة الواحدة ، كما فعل سيبويه حين شبه تسكين حرف الإعراب بتسكين حركة بنية الكلمة - كما مر - إذ قال ابن جني : ((هذا اللفظ كثر في كلامهم ، وشاع استعماله ، وهم لما كثر من استعمالهم أشدّ تغييرًا ... فلما اطرد هذا ونحوه لكثرة استعماله اتبعوا أحد الصوتين الآخر ، وشبهوهما بالجزء الواحد وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر ؛ فصارت " الحَمْذُ لله " كعُتُق وطُئُب ، و " الحَمْدُ لله " كإِبِل وإِطِل))^(١٣٤) .

ويجيء نقل الحركة من حرف الإعراب إلى ما قبله حرصًا منهم على المحافظة على حركة الإعراب من أن تذهب وتستهلك في الوقف فقالوا : ((هذا بَكْرٌ ، ومررتُ بِبَكْرٍ ، فتثقل حركة الإعراب إلى حشو الكلمة))^(١٣٥) ، وإنما فعلوا ذلك لسببين ^(١٣٦) :

الأول : الشح على حركة الإعراب من أن يستهلكها الوقف .

الثاني : الاستراحة من اجتماع ساكنين .

غير أننا رأيناهم تارة يفرطون بالحركة ، وأخرى بالحركة والحرف على ما تبين ، لكن هذا المُشكل في نقل الحركة ربما يقع فيه من اتبعه من العرب كقبائل تميم وأسد وقبائل أخرى ممن خففوا حركة الإعراب والبناء ، فقد ذكرنا سلفًا أنهم خففوا حركة بناء الكلمة ، فخففوا الحرف الثاني من " عَضُد " و " فَخِذ " ، لكن هذه القبائل لو تسنى لها الوقوف على قولهم مثلاً : هذا عَضُدٌ ، فلا يكون لهم من بُد من أن يجمعوا بين ساكنين ، باعتبار تسكينهم الحرف الثاني في الوصل ، فهم ههنا على شيئين ؛ أما أنهم نقلوا الحركة من حرف الإعراب إلى ما قبله ، أو أنهم أبقوا على بناء الكلمة على الأصل لدواعي الوقف .

وخلاصة القول مما سلف أن مُشكل إسكان حرف الإعراب ينبغي ألا يأتي به النحويون على جانب التشدد في رفض ظاهريته ، من قبيل أنهم أجازوا ظواهر ذهبت فيها حركات الإعراب ، بل أجازوا - في

مواضع - ذهاب حرف الإعراب مع حركته ، وهذا ليس بأولى من أن يُسَكَّن حرف الإعراب . فينبغي أن يذهب هذا التباين والتفارق فيما ذكروا وآثروا .

ولعلّ البُعد الاجتماعي فيما يبدو ألقى بأسبابه على استجازه ما قالته قبائل العرب رَعِيًا للخفة وكثرة الاستعمال ، إذ تشترك أكثر الجماعة في الشيء المتعارف والمتداول الذي ارتضاه ذوقهم اللغوي وحسّهم الصوتي .

نتائج البحث:

تبيّن لنا من خلال البحث النتائج الآتية :

- يسهم البُعد الاجتماعيّ بأسبابه المتنوّعة التي عرض لها البحث بتقريب الشقّة بين النحو والصوت .
- إنّ تقدير العلاقة بين النحو والصوت لم تتّضح عند المحدثين ؛ إذ ظلّوا أنّ القدماء انشغلوا بالجانب الصوتي الذي يخصّ القراءات القرآنية ، وهم أنفسهم يقررون أنّ أكثر من خاض بهذا هم النحويون ، والقرآن حاكم على اللغة .
- إنّ للمحدثين جهودًا كبيرة في توسيع رقعة الدراسات الصوتية ، ولعلّ الطبيعة النطقية والسلوك الاجتماعيّ لأفراد مجتمع ما لكلّ زمان ومكان أوهمهم بأنّ ما جاءوا به قد فاقوا الأوائل .
- نال التنعيم اهتمام القدماء والمحدثين غير أنّه لم يستبَن عند القدماء كما استبان عند المحدثين ، ولعلّ هذه الاستبانة عند القدماء انكشفت أكثر في القرن الرابع الهجريّ على نحو ما اتّضح عند ابن جنّي ، ويبدو أنّ من وراء ذلك التباين هو البُعد الاجتماعيّ بأسبابه المتنوّعة المتمثّلة بطبيعة المقام ، وسياق الحال ، والتنويع الأدائي المتعارف بين المتكلّم والمخاطب .
- إنّ إسكان حرف الإعراب لا ينبغي أن يأتي به النحويون على جانب التشدّد في رفض ظاهرته ، من قبيل أنّهم أجازوا ظواهر ذهبت فيها حركات الإعراب ، وكذلك حركة الإعراب مع الحرف معًا ، وهذا ليس بأولى من أن يُسَكَّن حرف الإعراب ، وكلّ ذا موكول إلى البُعد الاجتماعيّ المتمثّل بالخفة ، وكثرة الاستعمال ، وعلم المخاطب بالمتداول الذي ارتضاه ذوقه اللغوي وحسّ الصوتي .

- قامت المشاكلة الصوتية على اعتبارات اجتماعية تتعلق بالخصائص الذكورية والأنثوية في اختيار الحروف ، وكذلك اختيار الحركات ومواقع الإعراب رعيًا للخفة وقرب المأخذ ، إذ يدعوهم حسهم الذوقي أن يأنسوا بكلام يكون على وجه واحد .
- إنَّ للقصدية تلقاء ما يُندب أثرًا في إثبات حروف كحرف النداء ، وزيادة الحروف في المندوب كالألف والهاء ، وعدم جواز ترخيمه ، لأنَّ في الندبة احتياج لمد الصوت بما يُناسب المعنى الذي سيق إليه ؛ لاشتهار المصيبة ، وإظهار اللوعة ، وإفراغ مشاعر الحزن ، فلو خففوا في ذا لفقدت الندبة المعنى الذي أتت لأجله .

الهوامش:

- (١) المنهج الصوتي للبنية العربية : ٩ .
- (٢) ينظر : دراسات في علم اللغة : ١٧٤ .
- (٣) قال ابن الخباز (ت ٦٣٩ هـ) : ((واعلم أن ذكر أحكام الوقف في أوائل كتب النحو مستهجن ؛ لأنَّ أوائلها مبنية على مقدمات الإعراب)) توجيه اللع : ٧٨ .
- (٤) ينظر : الأصول : د. تمام حسان : ٩٠ - ٩١ .
- (٥) يكاد يتفق أرباب المعاجم على أنَّ التطريب والترنيم والتغني لمعنى واحد ، ينظر : العين : (رنم) : ٨ / ٢٧٠ ، ولسان العرب : (رنم) : ١٢ / ٢٥٤ ، وتاج العروس : (رنم) : ٣٢ / ٢٨٩ ، وهو ما يقارب التنغيم ، لأنَّهما يُراد بهما مدّ الصوت وتحسينه وترتيبه ، ينظر : الصحاح : (طرب) : ١ / ١٧٢ ، وتاج العروس : (طرب) : ٣ / ٢٦٩ ، والتنغيم من " نَعَمْ " ومنه : النُّعْمَةُ ، وهي جَرْسُ الْكَلِمَةِ وَحُسْنُ الصَّوْتِ ، ينظر : البارع في اللغة : (الغين والميم والنون من الثلاثي الصحيح) : ٣٤٠ ، وتهذيب اللغة : (غنم) : ٨ / ١٤٢ ، ولم أتوفر على قدر اطلاعي ما خلا المحدثين على موضع التصريح بهذا المصطلح إلّا عند الزبيدي ، إذ قال : ((وَالشَّيْنُ ، بالكسر : مِنَ الْحُرُوفِ الْهَجَائِيَّةِ الْمَهْمُوسَةِ ، وَلَهَا حَظٌّ مِنَ التَّنْغِيمِ وَالتَّقْشِيرَةِ)) ، ينظر : تاج العروس : (شين) : ٣٥ / ٢٩٩ .
- (٦) ينظر : نظرية النظم ، د . حاتم الضامن : ٥٤ - ٥٥ ، نقلًا من كتاب الخطابة لأرسطو .
- (٧) ينظر : الأصوات اللغوية : د. إبراهيم أنيس : ١٧٥ .
- (٧) مناهج البحث في اللغة : ١٦٤ .

- (٩) الخصائص : ٢ / ٣٧١ .
- (١٠) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٢٠ ، ٢٣٢ ، لأنه كلما نُعت الظرف قُرِب من الأسماء ، وَبَعُدَ من الظروف ، لذا صار إلى الرفع وإقامته مقام الفاعل أقرب ، ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٢ / ١١٥ .
- (١١) المحتسب : ٢ / ٢٠٩ .
- (١٢) كتاب الصناعتين : ٤٣٨ .
- (١٣) ينظر : الوساطة بين المتنبّي وخصومه : ١٨ .
- (١٤) الإقواء : اختلاف حركة إعراب حرف الروي في القوافي ، وهو عيب إن كَثُرَ ، ينظر : الأضداد لابن الأنباري : ٢٧٧ ، والكليات : ١٦٠ .
- (١٥) مجالس العلماء للزجاجي : ١٩٥ .
- (١٦) الكتاب : ٤ / ٢٠٤ .
- (١٧) ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٢٢٠ .
- (١٨) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ١٧٧ .
- (١٩) ينظر : ديوانه : ٧٣ .
- (٢٠) الجنى الداني : ٣٤ .
- (٢١) الكامل في اللغة والأدب : ٢ / ١٨١ .
- (٢٢) المصدر نفسه : ٢ / ١٨١ .
- (٢٣) ليس في كلام العرب : ٣٥٠ .
- (٢٤) معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٣١٥ .
- (٢٥) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٣٩ .
- (٢٦) ينظر : الكتاب : ٣ / ١٧٤ .
- (٢٧) اللمع في العربية : ٨٦ - ٨٧ .
- (٢٨) الكتاب : ٢ / ٢٣١ ، ويحتلطون في قول سيبويه من الاحتلاط وهو : الاجتهاد في مَحْكٍ ولجاجة ، ينظر : العين : (حلط) : ٣ / ١٧١ ، وقيل هو الغضب والضجر ، ينظر : الصحاح : (حلط) : ٣ / ١١٢٠ . وبذا أعطى سيبويه الندبة هذا المقدار ممّا يدعون بلجاجة وضجر .
- (٢٩) تاج العروس : (ندب) : ٤ / ٢٥٤ .

- (٣٠) الكتاب : ٢ / ٢٢٩ .
- (٣١) المصدر نفسه : ٢ / ٢٢٠ .
- (٣٢) المسائل البصريات : ١ / ٥١٤ .
- (٣٣) المصدر نفسه : ١ / ٥١٤ .
- (٣٤) تاج العروس : (ندب) : ٤ / ٢٥٣ .
- (٣٥) الكتاب : ٢ / ٢٢٩ - ٢٣٠ .
- (٣٦) المصدر نفسه : ٤ / ١١٥ ، وتوجيه اللمع : ٧٨ .
- (٣٧) ينظر : شرح المفصل : ١ / ٣٥٨ ، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان : ٢٧٩ .
- (٣٨) ينظر : سر صناعة الإعراب : ٨ / ٨ .
- (٣٩) لَطَفَ بِهِ وَلَهُ ، بِالْفَتْحِ ، يَلْطُفُ لُطْفًا إِذَا رَفَّقَ بِهِ . فَأَمَّا لَطُفٌ ، بِالصَّمِّ ، يَلْطُفُ فَمَعْنَاهُ صَغُرَ وَدَقَّ ، ينظر : لسان العرب : (لَطَفَ) : ٩ / ٣١٦ ، فحرفاً على المحافظة على صفة الألف في هذا الموضع من أن يصغر مداها وتتجافى عن صفتها في المدِّ ، صاروا إلى الهاء بعدها ، ((لأنَّ الألف أخفى الحروف ، فتبين بهذه الحروف إذا وقف عليها لخفائها ، فإذا وصلتها بكلام آخر سقطت ، لأنَّ الكلام الذي بعدها يقوم مقام الهاء في إبانيتها)) ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ١٥ / ١١٥ .
- (٤٠) معاني القرآن للأخفش : ١ / ٣٨٥ ، وجامع البيان عن تأويل آي القرآن : ١٥ / ٣٩٩ .
- (٤١) توجيه اللمع : ٣٤٥ .
- (٤٢) ينظر : شرح التسهيل المسمى « تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد » : ٧ / ٣٦٢١ .
- (٤٣) ينظر : شرح كتاب سيبويه للرماني : ٢١٨ .
- (٤٤) الكتاب : ٢ / ٢٢٠ ، ٢٣١ .
- (٤٥) ينظر : الكتاب : ٢ / ٢٢٧ ، والمقتضب : ٤ / ٢٦٨ ، والمسائل البصريات : ١ / ٣٢٥ ، وشرح كتاب سيبويه للرماني : ١٩٩ ، والمحتسب : ١ / ١٦٩ .
- (٤٦) شرح كتاب سيبويه للرماني : ١٩٩ .
- (٤٧) توجيه اللمع : ٣٤٥ .
- (٤٨) شرح جمل الزجاجي : ٢ / ٢٣٠ .

- (٤٩) ينظر : المقتضب : ٣ / ١٨ ، وشرح ابن عقيل : ٣ / ٣١٧ ، و شرح التسهيل المسمى « تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد » : ٨ / ٣٩٥٠ ، و خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب : ١١ / ٣٧٦ .
- (٥٠) لم يُنسب هذا البيت إلى قائل معيّن عند أكثرهم ، وقد نسبّه الزبيدي للأضبع بن قريع ، ينظر : تاج العروس : (رجع) : ٢١ / ١٢٢ .
- (٥١) خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب : ١١ / ٤٥٠ .
- (٥٢) الخصائص : ١ / ١٢٦ .
- (٥٣) ينظر : ديوان طرفة بن العبد : ١٦٤ .
- (٥٤) الممتع الكبير في التصريف : ٢١٦ .
- (٥٥) سر صناعة الإعراب : ١ / ٣٨٢ .
- (٥٦) الإيضاح في علل النحو : ٧٠ .
- (٥٧) شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ١ / ٢١٩ .
- (٥٨) ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٢١ ، المقتضب : ٣ / ١٧ ، والإيضاح العضدي : ٣٢٤ ، وشرح القوائد السبع الطوال الجاهليات : ١٧ .
- (٥٩) ينظر : شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات : ١٧ ، والمحتسب : ١ / ١٣٧ .
- (٦٠) الصحاح : (نون) : ٦ / ٢٢١١ .
- (٦١) الكتاب : ٣ / ٥٢١ .
- (٦٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ١ / ٢١٩ .
- (٦٣) ينظر : الصحاح : (شكل) : ٥ / ١٧٣٧ ، ولسان العرب : (شكل) : ١١ / ٣٥٧ .
- (٦٤) ينظر : موسوعة كشاف اصطلاحات العلوم : ١ / ٦٠٣ .
- (٦٥) الكليات : ٤٩٩ .
- (٦٦) ينظر : الكتاب : ١ / ٨٩ .
- (٦٧) ينظر : الحجة في علل القراءات السبع : ٢ / ٤٦٤ .
- (٦٨) الضحى : ٦ ، ٧ ، ٨ .
- (٦٩) معاني القرآن للفراء : ٣ / ٢٧٤ .

- (٧٠) يضرب للمغناط والذي يفرط اغتمامه ، ومعناه أنّ الإنسان يكون حزنه قديماً وحديثاً وقريباً وبعيداً فهو لشدة اغتمامه كأنما أخذته هذه الأنواع مجتمعة عليه ، ينظر : المستقصى في أمثال العرب : ٩٧ / ١
- (٧١) ينظر : أدب الكاتب لابن قتيبة : ٨٢ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٥ / ٢٤٧ ، والصاح : (حدث) : ١ / ٢٧٨ .
- (٧٢) ينظر : شرح المفصل : ٥ / ٢٠٤ .
- (٧٣) ينظر : درة الغواص : ٢٢٥ .
- (٧٤) ينظر : كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب : ١٠٥ ، والحجة في علل القراءات السبع : ٦ / ٣٥٤ ، وطبقات النحويين واللغويين : ٩٩ .
- (٧٥) التوبة : ١٤ ، ١٥ .
- (٧٦) ينظر : معاني القرآن للقرآن : ١ / ٤٢٦ .
- (٧٧) ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٦٨ .
- (٧٨) المحتسب : ١ / ٢٨٥ .
- (٧٩) الفرقان : ٣٨ - ٣٩ .
- (٨٠) الأعراف : ٣٠ .
- (٨١) الإنسان : ٣١ .
- (٨٢) الحجة في علل القراءات السبع : ٣ / ٢٦١ - ٢٦٢ .
- (٨٣) الكتاب : ١ / ٨٨ - ٨٩ .
- (٨٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : ٣ / ٩٥ ، وينظر : التعليقة : ١ / ١٢٨ .
- (٨٥) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ٢٦٧ .
- (٨٦) ينظر : المسائل البصريات : ١ / ٢١٦ .
- (٨٧) تهذيب اللغة : (ذكر) : ٧ / ١٤٠ .
- (٨٨) تهذيب اللغة : (ذكر) : ٧ / ١٤٠ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ١ / ٤١٤ ، وينظر : سر صناعة الإعراب : ١ / ١٨٩ .
- (٨٩) ينظر : بدائع الفوائد : ١ / ١٩٠ .
- (٩٠) البيان والتبيين : ٥٦ .

- (٩١) ينظر : نتائج الفكر : ١٧٧ .
- (٩٢) الكتاب : ٤ / ٤٣٣ ، والحجة في علل القراءات السبع : ٦ / ٤٩ .
- (٩٣) ينظر : الكتاب : ٤ / ٢٠٣ .
- (٩٤) ينظر : ديوانه ، دار المعارف ، ط ٥ : ١٢٢ ، وينظر : الديوان أيضاً بطبعة دار المعرفة ، ط ٢ : ١٤١ ، ويروى البيت (فالיום أسقى) في كلتا الطبعتين .
- (٩٥) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ١ / ٢٢١ .
- (٩٦) معاني القرآن : ٢ / ١٣ .
- (٩٧) هود : ٢٨ .
- (٩٨) ينظر : مختصر في شواذ القراءات : ٦٤ .
- (٩٩) ينظر : معاني القرآن للكسائي : ١٦١ .
- (١٠٠) إعراب القراءات السبع وعللها : ١ / ٢٧٩ .
- (١٠١) ينظر : مختصر في شواذ القراءات : ٦٤ .
- (١٠٢) معاني القرآن : ٢ / ١٢ .
- (١٠٣) البقرة : ٦٧ ، ٩٣ ، ١٦٩ ، والنساء : ٥٨ .
- (١٠٤) ينظر : النشر في القراءات العشر : ٢ / ٢٤١ ، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر : ١٩٧ ، ٢١١ .
- (١٠٥) الأنعام : ١٠٩ .
- (١٠٦) ينظر : كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد : ٢٦٥ ، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر : ٢٧١ .
- (١٠٧) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ١ / ٩٩ .
- (١٠٨) معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٢٧٦ .
- (١٠٩) الأصول في النحو : ٢ / ٣٦٥ .
- (١١٠) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٢٧٥ .
- (١١١) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ١ / ٢٢٣ .
- (١١٢) الخصائص : ٣ / ١٨٨ .

- (١١٣) الكتاب : ٢٠٣ / ٤ .
- (١١٤) ينظر : الحجة في علل القراءات السبع : ٤٥٣ / ٢ ، ١١٧ / ١ .
- (١١٥) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٢٢١ / ١ - ٢٢٢ .
- (١١٦) تاج العروس : (حصب) : ٢٨٧ / ٢ .
- (١١٧) ينظر : الكتاب : ٢٢٧ / ٣ ، ١١٣ / ٤ ، والمحتسب : ٢٦١ / ١ .
- (١١٨) ينظر : النشر في القراءات العشر : ٢ / ٢١٣ ، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر : ١٧٨ .
- (١١٩) ينظر : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : ٣٥٣ / ٨ .
- (١٢٠) ينظر : النشر في القراءات العشر : ٢ / ٢١٣ .
- (١٢١) ينظر : البحر المحيط : ٢٩٧ / ٣ .
- (١٢٢) شرح التسهيل المسمى « تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد » : ٧٤ / ١ .
- (١٢٣) الحجة في علل القراءات السبع : ٨١ / ٢ - ٨٢ .
- (١٢٤) يوسف : ١١ . قُرئت بإدغام النون الأولى في الثانية ، والإشارة إلى إعراب النون المدغمة بالصَم ، ينظر : كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد : ٣٤٥ ، والحجة في علل القراءات السبع : ٤٠٠ / ٤ . وقُرئت بالإدغام وترك الإشمام ، ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٩٤ / ٣ . وبين الإدغام والإظهار ، لكن الإدغام عندهم أحسن حتى يسكن الأول ، ينظر : معاني القرآن للأخفش : ١٦٧ / ١ .
- (١٢٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٢٢٣ / ١ ، ٧٥ / ٥ .
- (١٢٦) يعني جواز تسكين حركة الإعراب في ما خلا ذلك .
- (١٢٧) النشر في القراءات العشر : ٢ / ٢١٣ .
- (١٢٨) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر : ١٧٨ .
- (١٢٩) الكتاب : ٢٤١ / ٢ .
- (١٣٠) ينظر : اللمع في العربية : ١١٤ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي : ١٢ / ٢ ، ٤١ .
- (١٣١) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٧٠ / ١ .
- (١٣٢) ينظر : أمالي ابن الشجري : ٣٦٨ / ٢ .
- (١٣٣) معاني القرآن : ٣ / ١ .
- (١٣٤) المحتسب : ٣٧ / ١ .

(١٣٥) الخصائص : ٢ / ٢٣١ ، وينظر : ٣ / ٢٢٠ ، وينظر : سر صناعة الإعراب : ١ / ١٥٩ .

(١٣٦) ينظر : المحتسب : ٢ / ١٤

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

١. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي (١١١٧هـ) ، تحقيق : أنس مهرة ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
٢. أدب الكاتب ، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الكوفي المروزي الدينوري (ت ٢٧٦هـ) ، تحقيق : محمد محيى الدين عبدالحميد ، المكتبة التجارية - مصر ، ط ٤ ، ١٩٦٣ م .
٣. الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط ٥ ، ١٩٧٥ م .
٤. الأصول ، د. تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
٥. الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
٦. الأضداد ، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
٧. إعراب القراءات السبع وعللها ، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمداني النحوي الشافعي (ت ٣٧٠هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
٨. إعراب القرآن ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ) : تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
٩. أمالي ابن الشجري ، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت ٥٤٢هـ) ، تحقيق ودراسة : د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
١٠. الإيضاح العضدي ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق : د. حسن شاذلي فريهود ، ط ١ ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
١١. الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي ، تحقيق : د. مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط ٣ ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

١٢. البارع في اللغة ، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت ٣٥٦هـ) ، تحقيق : هشام الطعان ، مكتبة النهضة - بغداد ، دار الحضارة العربية - بيروت ، ط ١ ، ١٩٧٥ م .
١٣. البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض. شارك في تحقيقه : د. زكريا عبد المجيد النوتي ، ود. أحمد النجولي الجمل ، قرظه أ. د. عبد الحي الفرماوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .
١٤. بدائع الفوائد ، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قَيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) ، تحقيق : علي بن محمد العمران ، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة ، (د. ت) .
١٥. البيان والتبيين ، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) ، تحقيق : المحامي فوزي عطوي ، دار صعب - بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٨ .
١٦. تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) ، تحقيق : عبد الستار أحمد فزّاح ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .
١٧. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق ودراسة : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
١٨. التعليقة على كتاب سيويه ، أبو علي الفارسي ، تحقيق وتعليق : د. عوض بن حمد القوزي ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
١٩. تهذيب اللغة ، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت ٣٧٠هـ) ، تحقيق : محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠١ م .
٢٠. توجيه اللمع ، أحمد بن الحسين بن الخباز (ت ٦٣٩هـ) ، دراسة وتحقيق : أ. د. فايز زكي محمد دياب ، دار السلام ، مصر ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .
٢١. جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، راجع أحاديثه : أحمد محمد شاكر ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، (د. ت) .
٢٢. الجنى الداني في حروف المعاني ، صنعهُ الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، و أ. محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
٢٣. الحجة في علل القراءات السبع ، أبو علي الفارسي ، تحقيق : بدر الدين قهوجي - بشير جويجاتي ، راجعه ودققه : عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٢٤. خزانة الأدب ولَبّ لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٤ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م .
٢٥. الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، (د.ت) .
٢٦. دراسات في علم اللغة ، د. كما بشر ، دار غريب ، القاهرة ، ١٩٩٨ م .
٢٧. درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها ، أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري (ت ٥١٦هـ) ، تحقيق وتعليق : عبد الحفيظ فرغلي علي القرني ، دار الجيل ، بيروت ، مكتبة التراث الإسلامي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦ م .
٢٨. ديوان امرئ القيس ، اعتنى به وشرحه : عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م .
٢٩. ديوان امرئ القيس ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٥ ، (د.ت) .
٣٠. ديوان طرفة بن العبد ، شرح الأعلام الشنتمري : تحقيق : درية الخطيب ، و لطفي الصقّال ، دائرة الثقافة والفنون - البحرين ، المؤسسة العربية - بيروت ، ط ٢ ، ٢٠٠٠ م .
٣١. ديوان عمر بن أبي ربيعة ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه : د. فايز محمّد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦ م .
٣٢. سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني ، دراسة وتحقيق : د. حسن هنداي ، دار القلم ، دمشق ، ط ٢ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣ م .
٣٣. شرح أبيات سيبويه ، أبو سعيد السيرافي ، تحقيق : الدكتور محمد علي الريح هاشم ، راجعه : طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، دار الفكر ، القاهرة - مصر ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤ م .
٣٤. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (ت ٧٦٩هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة ، ط ٢٠ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م .
٣٥. شرح التسهيل المسمى « تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد » ، محمد بن يوسف بن أحمد ، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد ، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ) ، دراسة وتحقيق : أ. د. علي محمد فاخر وآخرون ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة - مصر ، ط ١ ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م .

٣٦. شرح جمل الزجاجي ، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ) ، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه : فواز الشعار ، إشراف : إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
٣٧. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٥ ، (د.ت) .
٣٨. شرح كتاب سيويه ، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) ، أطروحة دكتوراه ، سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
٣٩. شرح المفصل ، أبو البقاء بن يعيش بن علي الموصلي (ت ٦٤٣هـ) ، قدّم له ووضع حواشيه : د. أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م .
٤٠. الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية ، إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت ٣٩٣هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط ٤ ، ١٩٩٠ م .
٤١. طبقات النحويين واللّغويين ، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيديّ الأندلسي (ت ٣٧٩هـ) ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٢ ، (د.ت) .
٤٢. العين ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) ، تحقيق : د. مهدي المخزومي ، و د. إبراهيم السامرائي ، مؤسسة دار الهجرة ، إيران ، ط ٢ ، ١٤٠٩ هـ .
٤٣. الكامل في اللغة والأدب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي - القاهرة ، ط ٣ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
٤٤. كتاب السبعة في القراءات ، ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) ، تحقيق : د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، ط ٣ ، (د.ت) .
٤٥. كتاب سيويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
٤٦. كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكّلة الإعراب ، أبو علي الفارسي ، تحقيق وشرح : الدكتور محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة - مصر ،

- ط ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
٤٧. كتاب الصناعتين الكتابة والشعر ، أبو هلال العسكري ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ط ١ ، ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .
٤٨. الكلّيات ، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت ١٠٩٤ هـ) ، تحقيق : د. عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
٤٩. لسان العرب ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١ هـ) ، دار صادر ، بيروت ، (د.ت).
٥٠. اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام حسّان ، دار الثقافة ، المغرب ، ١٩٩٤ م
٥١. ليس في كلام العرب ، ابن خالويه ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، مَكَّة المكرمة ، ط ٢ ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
٥٢. مجالس العلماء ، أبو القاسم الزجاجي ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ٣ ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
٥٣. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان ابن جني ، تحقيق : علي النجدي ناصيف وعبدالحليم النجار وعبدالفتاح إسماعيل شلبي ، دار سزكين ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
٥٤. مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع ، ابن خالويه ، مكتبة المتنبّي ، القاهرة ، (د.ت) .
٥٥. المسائل البصريّات ، أبو علي الفارسي ، تحقيق : د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
٥٦. المستقصى في أمثال العرب ، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٧ م .
٥٧. معاني القرآن ، أبو زكريّا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ) ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النّجار ، وعبد الفتّاح إسماعيل شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
٥٨. معاني القرآن ، علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩ هـ) ، أعاد بناءه وقَدّم له : د. عيسى شحاته عيسى ، دار قباء ، القاهرة ، ١٩٩٨ م .
٥٩. معاني القرآن ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (الأخفش الأوسط) (ت ٢١٥ هـ) ، تحقيق : هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .

٦٠. معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق الزجاج ، تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
٦١. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) ، تحقيق : أ. د. مُحَمَّد إبراهيم البنّا ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .
٦٢. المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، مطابع الأهرام التجارية ، مصر ، القاهرة ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .
٦٣. الممتع الكبير في التصريف ، علي بن مؤمن بن محمد ، الحَضْرَمِي الإشبيلي ، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) ، مكتبة لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٦ م.
٦٤. مناهج البحث في اللغة ، د. تَمَام حسان ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٠ م .
٦٥. المنهج الصوتي للبنية العربية ، د. عبد الصّبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
٦٦. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن مُحَمَّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ) ، تحقيق : د. علي دحروج ، تقديم وإشراف ومراجعة : د. رفيق العجم ، نقل النص الفارسي إلى العربية : د. عبد الله الخالدي ، الترجمة الأجنبية : د. جورج زيناني ، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٦ م .
٦٧. نتائج الفكر في النحو ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السُّهيلي (ت ٥٨١هـ) ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط ١ ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م
٦٨. النشر في القراءات العشر ، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) ، تصحيح ومراجعة : علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (د. ت) .
٦٩. نظرية النظم ، د. حاتم الضامن ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
٧٠. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ، أبو حَيّان الأندلسيّ ، تحقيق ودراسة : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
٧١. الوساطة بين المتنبي وخصومه ، أبو الحسن علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق وشرح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، علي محمد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

